

An evaluation and analytical study of the insurance sector in Algeria during the period 2006-2018

Aissaoui Tawfiq¹, Guerroumi Hamid²

¹ Economic sciences, university of Bouira, Algeria, t.aissaoui@univ-bouira.dz

² Management sciences, university of Bouira, Algeria, Guerroumihamid@yahoo.fr

ARTICLE INFO

Article history:

Received: 21/12/2020

Accepted: 10/02/2021

Online: 11/06/2021

Keywords:

Insurance sector

Insurance companies

Penetration rate

Insurance intensity

JEL Code: G22

ABSTRACT

This study aims to discover the reality of the insurance sector in Algeria, by presenting the most important actors in the sector, by analyzing the activity of the sector (insurance premiums and compensation) over the period 2006-2018.

The study found that the Algerian insurance sector grew slowly during the period studied, with its contribution to gross domestic product did not exceed 1% and Algerian per capita insurance expenditure did not exceed 3250 dinars.

دراسة تحليلية تقييمية لقطاع التأمين في الجزائر خلال الفترة 2006-2018

عيساوي توفيق¹، قرومي حميد²

¹ قسم العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، الجزائر، t.aissaoui@univ-bouira.dz

² قسم علوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، Guerroumihamid@yahoo.fr

معلومات المقال

تاريخ الاستقبال:

تاريخ القبول:

تاريخ النشر:

الكلمات المفتاحية

قطاع التأمين

شركات التأمين

معدل الاختراق

كثافة التأمين

JEL Code: G22

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن واقع قطاع التأمين في الجزائر وهذا من خلال عرض أهم الفاعلين في القطاع وتحليل نشاط القطاع (أقساط التأمين والتعويضات) خلال الفترة 2006-2018.

توصلت الدراسة إلى أن قطاع التأمين الجزائري يعرف نموا بطيئا خلال فترة الدراسة، حيث لم تتعدى نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام 1% بالإضافة إلى ذلك فإن إنفاق الفرد الجزائري على التأمين لم يتعدى 3250 دج.

- مقدمة:

يعد قطاع التأمين أحد الركائز الأساسية للمنظومة المالية ، حيث تعتمد عليه الدول في إعداد خططها الاقتصادية وذلك نظير دوره الايجابي في تجميع المدخرات (أقساط التأمين) واستثمارها في النشاط الاقتصادي مما يسمح بزيادة الثروة و الإسهام في تحريك ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أنه يساعد في تحقيق التوازن الاقتصادي حيث تتدخل الحكومة بواسطته لتسن قوانين وهذا بفرض تعريفات جديدة (خاصة فيما يتعلق بالتأمينات الإجبارية) بغية امتصاص الكتلة النقدية المتداولة في السوق مما ينتج عنها انخفاض في الإنفاق الاستهلاكي وبالتالي انخفاض في المستوى العام للتضخم والعكس في حالة الكساد حيث تجبر الحكومة شركات التأمين بزيادة التعويضات للمؤمن لهم مما يسمح بزيادة في السيولة النقدية وتحسن في القدرة الشرائية للأفراد.

وفي ستينات القرن الماضي سيطرت الدولة الجزائرية على سوق التأمينات بواسطة شركاتها، حيث كان ينشط في السوق 4 شركات تأمين و تعاضديتين، وبغية تطوير قطاع التأمين عملت الجزائر على إصدار قوانين لتنظيمه وتأطيره تكللت في البداية بإصدار الأمر رقم 95-07 المؤرخ 25 جانفي 1995 الذي سمح بتحرير قطاع التأمين وفتحه أمام المتعاملين الخواص، ليعدل ويتم هذا الأمر بواسطة القانون رقم 06/04 الصادر في 20 فيفري 2006 بإجراءات تحفيزية لتشجيع وتدعيم مختلف الفاعلين في قطاع التأمين (شركات تأمين، وكلاء، سماسرة...الخ). ومن هذا المنطلق فإن الإشكالية الرئيسية لبحثنا تتمحور حول السؤال الآتي: **ما هو واقع قطاع التأمين في الجزائر؟**

الفرضيات: انطلاقا من التساؤل المطروح يمكن وضع الفرضيات الآتية:

1. تحرير وفتح قطاع التأمين أمام الخواص والأجانب ساهم في زيادة التنافسية بين شركات التأمين.
 2. يعرف قطاع التأمين في الجزائر تطورا بطيئا مما انعكس على مساهمته في الناتج الداخلي الخام.
- أهمية الدراسة:** تتجلى أهمية البحث فيما يلي:

1. يعتبر التأمين وسيلة لتوفير الأمن والطمأنينة للأفراد والمؤسسات، بالإضافة إلى ذلك فهو يعد وسيلة مساعدة في زيادة الإنتاج وذلك من خلال توفيره لمختلف التغطيات (الضمانات) ضد الأخطار المصاحبة للدورة الإنتاجية.
2. يلعب قطاع التأمين دور كبير في المنظومة المالية، إذ أنه يساهم في تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية عن طريق الأقساط المجمعة لدى شركات التأمين.

أهداف الدراسة: من خلال هذه الورقة البحثية نسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نلخصها فيما يلي:

1. التعريف بشركات التأمين النشطة في قطاع التأمين الجزائري.
 2. محاولة التعرف على مدى مساهمة قطاع التأمين في الناتج الداخلي الخام في الجزائر.
- منهجية الدراسة:** في هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وهذا بتوضيح واقع قطاع التأمين من خلال عرض أهم شركات التأمين النشطة في قطاع التأمين الجزائري و تحليل البيانات الإحصائية الخاصة بالدراسة، ومن أجل تبيان مكانة قطاع التأمين في الاقتصاد الوطني تم استخدام مؤشري معدل الاختراق وكثافة التأمين وتحليلهما خلال الفترة 2006-2018.

1- الإطار النظري للتأمين

1-1- تعريف التأمين:

أ. التأمين لغة: التأمين في اللغة العربية مشتق من الأمن وهو طمأنينة النفس وزوال الخوف، كما يعني الضمان والقدرة على درء الأخطار (العامري، 2014، صفحة 72).

ب. التأمين اصطلاحاً: هو إعطاء الأمن، ذلك أن التأمين نشاط تجاري غرضه أن يحصل تأمين الأفراد والشركات من بعض ما يخافون من المكاره مقابل عوض مالي (العامري، 2014، صفحة 72).

فالتأمين عملية بمقتضاها يحصل أحد الأطراف وهو المؤمن له نظير دفع قسط على تعهد لصالحه أو لصالح الغير من الطرف الآخر وهو المؤمن بأن يدفع المؤمن بمقتضى ذلك التعهد أداء معيناً عند تحقيق خطر معين، وذلك بأن يأخذ على عاتقه مهمة تجميع مجموعة من المخاطر وإجراء المقاصة بينها وفقاً لقوانين الإحصاء (رشدي سيد، 2015، صفحة 34).

1-2 وظائف التأمين

أما عن الوظائف التي يقوم بها التأمين فإنه بالإضافة إلى وظيفته الأساسية في إشاعة الأمان والاطمئنان في النفوس تجاه أحدث المستقبل فإنه يحقق وظيفتين أخريين (بن فتحي آل الحديدي المالكي الاسكندري، 2009، صفحة 32):

أ. أنه وسيلة لتشجيع الائتمان وبيان ذلك أنه عندما يحتاج إنسان إلى قرض من آخر فإنه يقدم عادة ضماناً لهذا القرض ويتمثل هذا الضمان في نحو عقار أو غيره من أمواله مما يطمئن الدائن على حقه ومن هنا فإن التأمين على هذا العقار ونحوه من الضياع يؤكد حفظ حق الدائن وهكذا يصبح التأمين وسيلة من وسائل تشجيع الائتمان بين الناس.

ب. أنه وسيلة لتكوين رؤوس الأموال وذلك أن الأقساط التي يدفعها المستأمنون تجمع مبالغ طائلة يمكن الاستفادة منها لصالح الاقتصاد القومي في دعم المشاريع القومية التنموية.

1-3 أنواع التأمين

حسب الاعتبارات المختلفة للتأمين يتم تقسيمه إلى:

1-3-1 التأمين من حيث الموضوع:

ينقسم التأمين من حيث الموضوع إلى قسمين:

أ. التأمين على الأشخاص:

هو التأمين الذي يكون فيه الخطر المؤمن منه متعلقاً بشخص المؤمن له لا بماله، وهذا التأمين ليست له صفة تعويضية، لأن المؤمن له يستحق مبلغ التأمين المتفق عليه دون حاجة إلى إثبات ضرر أصابه، أو إثبات مساواة الضرر بمبلغ التأمين، كما أن للمؤمن له أن يجمع بين مبلغ التأمين المستحق من المؤمن والتعويض ممن تسبب في الضرر (أحمد محمد، 2007، صفحة 65).

ب. التأمين من الأضرار:

هو التأمين الذي يقصد به تعويض المؤمن له عن خسارة لحقت ذمته المالية بمعنى أن هذا النوع من التأمين يتعلق بمال المؤمن له لا بشخصه، فالمؤمن له يؤمن نفسه من الأضرار التي تصيبه في ماله، ويتقاضى من المؤمن -شركة التأمين- ما يعوضه عن هذا الضرر في حدود المبلغ المتفق عليه في عقد التأمين (أحمد محمد، 2007، صفحة 71).

2-3-1- التأمين من حيث الشكل

ينقسم إلى قسمين:

أ. التأمين التعاوني:

يظهر باتفاق مجموعة من الأشخاص على دفع مبالغ محددة لمن يتعرض لخطر معين وهذه المبالغ تدفع من الاشتراكات التي يساهم في دفعها أعضاء المجموعة، وميزة هذا النوع من التأمين اجتماع صفة المؤمن والمؤمن له عند كل عضو من أعضاء المجموعة عندما يتعرض كل واحد منهم لنفس الخطر ويؤمن كل واحد منهم الآخر على سبيل التبادل، وهذا يعني أن يتولى عملية التأمين التعاوني هيئة ليست مستقلة عن المؤمن لهم (الكيلاني، 2009، صفحة 53).

ب. التأمين التجاري:

يقوم هذا التأمين على أساس تجاري أي بغرض تحقيق الربح وعادة ما يقدم هذا النوع شركات التأمين المساهمة، وتلتزم شركة التأمين بدفع مبلغ التأمين عند تحقق الخطر المؤمن منه، مقابل الأقساط الثابتة التي يدفعها المؤمن له، ومن هذا يتضح أن المؤمن له ليس شخصا واحدا، كما أن شركة التأمين تلتزم وحدها قبل المؤمن له (عقل و عريقات، 2016، صفحة 53).

1-4- أهمية التأمين في الاقتصاد

تتجلى أهمية التأمين في الاقتصاد في ما يلي (جبر، 2012، صفحة 53):

- تعتبر شركات التأمين من الشركات المالية التي تعمل في حقل الوساطة المالية. فتعمل على تجميع مبالغ طائلة من المواطنين، ومنشآت الأعمال، على شكل أقساط تأمين، وتقوم بإعادة استثمارها في قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة.
- يساعد التأمين في تسهيل عملية الاقتراض، فكون المدين مغطى بالتأمين، يجعل الدائن مطمئنا، بأن موته لن يؤثر على السداد.
- يساعد التأمين منشآت الأعمال في التخطيط، إذ يكون المخطط عارفا أن الخسارة في الممتلكات، التي تنتج عن الخطر المؤمن عليه، لا تعني خسارة مالية، لأن التعويض من شركة التأمين سيغطيها. وبالتالي لن يتضرر مستقبل المنشأة نتيجة وقوع حريق، أو موت شخص مهم فيها.

يعتبر التأمين مهما في الاقتصاد الوطني بسبب الموارد المستخدمة في التأمين وإدارة المخاطر. فهناك استثمارات كبيرة في إنشاء مشروعات التأمين لمواجهة الخسائر الناجمة عن المخاطر، التي يتعرض لها الأفراد، و المنشآت، والعائلات.

2- شركات التأمين النشطة في قطاع التأمين الجزائري

تعتبر شركات التأمين النشطة في قطاع التأمين الجزائري الوسيط بين المؤمن لهم (الزبائن) و هيئات الرقابة والتأطير، وعليه تعتبر هذه الشركات من أهم الفاعلين في القطاع، حيث يتم تقسيمها على الشكل الآتي:

2-1- الشركات العمومية: تتمثل شركات التأمين العمومية في الشركة الجزائرية للتأمين « SAA » والتي أنشأت في 09 مارس 2011 شركة فرعية متخصصة في تأمين الأشخاص تحت اسم شركة التأمين للتوفير والصحة « SAPS »، الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين « CAAR » وشركتها الفرعية المتخصصة في تأمين الأشخاص كرامة « CAARAMA Assurance » المعتمدة من طرف وزارة المالية في 09 مارس 2011، الشركة الجزائرية للتأمينات « CAAT » وشركتها الفرعية المسماة التأمين على الحياة الجزائرية « TALA » المتخصصة في تأمين الأشخاص المعتمدة في 09 مارس 2011، شركة تأمين المحروقات « CASH » والتي أنشأت في 22 فيفري 2015 شركة فرعية خاصة بتأمين الأشخاص تحت اسم الشركة الجزائرية للحياة « L'Algérienne Vie »، و الشركة المركزية لإعادة التأمين « CCR ».

2-2- الشركات الخاصة

يضم قطاع التأمين الجزائري عدة شركات خاصة والتي تتمثل في: الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين « CIAR » و الشركة الفرعية « MACIR VIE » الخاصة بها لتأمين الأشخاص والتي منح لها الاعتماد في 11 أوت 2011، شركة ترست الجزائر « Trust Algérien »، شركة أليانس للتأمين « Alliance Assurance »، الشركة الجزائرية للتأمينات « 2A »، شركة سلامة للتأمينات « Salama Assurances »، شركة اكسا للتأمينات الجزائر « AXA »، « Assurances Algérie » والتي أنشأت في 02 نوفمبر 2011 فرع لها خاص بتأمين الأشخاص « AXA Vie »، الشركة العامة للتأمينات المتوسطة « GAM » وشركة كريدف « CARDIF EL-Djazair » الخاصة بتأمين الأشخاص.

2-3- التعااضديات

تتمثل التعااضديات في الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي « CNMA » وفرعه الخاص بتأمين الأشخاص التعااضي « Le Mutualiste » الذي أنشأه في 05 جانفي 2012.

3- قطاع التأمين الجزائري خلال الفترة 2006-2018

3-1- الأقساط المكتتبة

تهدف شركات التأمين النشطة في القطاع إلى كسب الزبائن من خلال توفير منتجات ترقى إلى تطلعاتهم وتلبي رغباتهم، مما يسمح لها بزيادة الأقساط المكتتبة.

يعرف قسط التأمين بأنه: « مبلغ تتقاضاه شركة التأمين من المؤمن له مقابل تعهدها بدفع قيمة التعويض عند وقوع الخطر المؤمن ضده » (رشدي سيد، 2015، صفحة 114).

جدول رقم (01): تطور الأقساط المكتتبة في قطاع التأمين الجزائري خلال الفترة 2006-2018

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الأقساط	46474	53789	67884	77339	81713	86675	99630
معدل النمو%	-	15,73	26,20	13,92	5,65	6,07	14,94
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
الأقساط	113995	125505	127900	129561	133685	137732	
معدل النمو%	14,41	10,09	1,90	1,29	3,18	3,02	

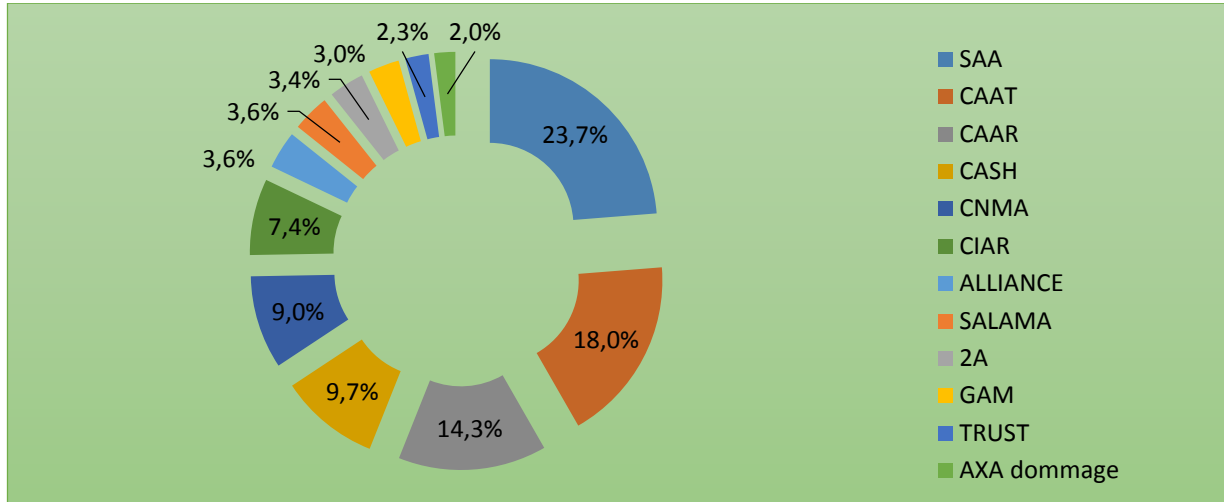
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات وزارة المالية (تقارير سنوية لمديرية التأمينات الخاصة بالفترة 2006-2018).

من الجدول رقم(01) يتضح أن الأقساط المكتتبة خلال فترة الدراسة في تزايد مستمر، حيث تطورت من 46,47 مليار دينار جزائري سنة 2006 إلى أن وصلت إلى 137,73 مليار دينار جزائري سنة 2018، في حين سجلت أعلى نسبة نمو سنة 2008 مقارنة بسنة 2007 بمعدل قدر بـ 26,20% وهذا راجع إلى البحبوحة المالية التي عرفت الجزائر في تلك المرحلة وما صاحبها من مشاريع استثمارية في مختلف المجالات (الأشغال العمومية، السكن، الطاقة...الخ) التي ساهمت بدورها في الرفع من أقساط التأمين، كما عرفت تلك المرحلة أيضا ارتفاعا في الحظيرة الوطنية للسيارات جعل من شركات التأمين تولي أكبر اهتمام لفرع التأمين على السيارات نظير ما حققه من أقساط تأمين.

كما يتبين من الشكل رقم (01) هيمنة شركات التأمين العمومي (CAAT, SAA, CAAR, CASH, CNMA) على قطاع التأمين، حيث سيطرت في مجموعها على نسبة متوسطة قدرت بـ 74,7% من الأقساط المكتتبة خلال فترة الدراسة وترجع أسباب هذه السيطرة إلى الأقدمية والخبرة التي تتمتع بها بالإضافة إلى امتلاكها شبكات توزيع تغطي تقريبا معظم ولايات الوطن، في المقابل تحتل الشركة الجزائرية للتأمين « SAA » المرتبة الأولى من حيث الأقساط المكتتبة بنسبة متوسطة قدرت بـ 23,7% من مجموع أقساط التأمين المحققة في القطاع خلال فترة الدراسة لتليها الشركة الجزائرية للتأمينات « CAAT » بنسبة متوسطة 18% والنسبة المتبقية (33%) تقاسمتها كل من CASH، CNMA وCAAR.

أما فيما يخص شركات التأمين الخاصة، فحققت في مجموعها نسبة متوسطة قدرت بـ 25,3% من مجموع أقساط التأمين المحققة في القطاع خلال الفترة 2006-2018، حيث احتلت الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين « CIAR » المرتبة الأولى في الشركات الخاصة بنسبة متوسطة قدرت بـ 7,4% لتليها شركة Alliance بنسبة متوسطة 3,6% والنسبة المتبقية (14,3%) تقاسمتها بقية شركات التأمين الخاصة النشطة في قطاع التأمين الجزائري.

الشكل رقم (01): أقساط التأمين المكتتبة حسب الشركات على أساس المتوسط خلال الفترة 2006-2018

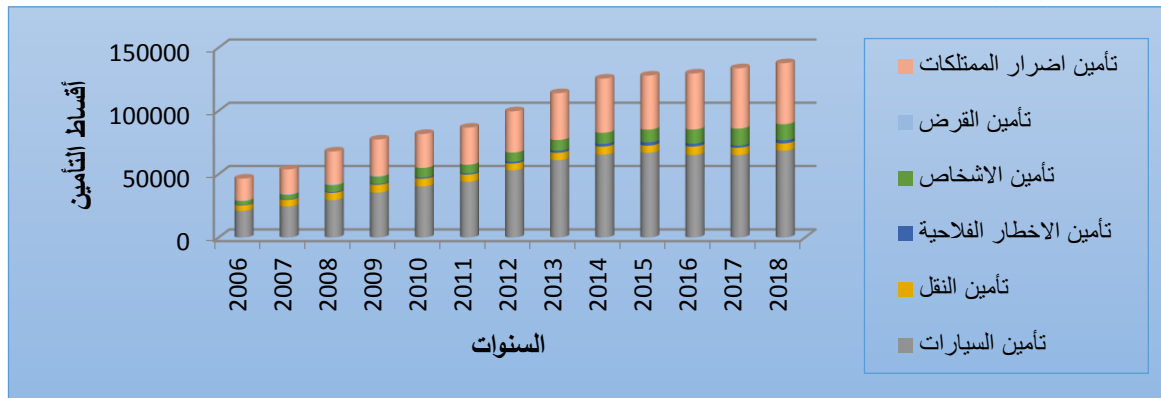


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات وزارة المالية (تقارير سنوية لمديرية التأمينات الخاصة بالفترة 2006-2018).

من خلال الشكل رقم (02) يتبين أن فرع تأمين السيارات استحوذ على نصف أقساط التأمين المكتتبة في القطاع خلال الفترة 2006-2018، حيث سيطر على نسبة متوسطة قدرت بـ 49,9% من مجموع أقساط التأمين المحققة في القطاع وترجع هذه الهيمنة إلى إلزامية الدولة لأصحاب السيارات بالتأمين (تأمين المسؤولية المدنية) بالإضافة إلى الزيادة في عدد السيارات، والتي بلغت 6 418 212 سيارة (الديوان الوطني للإحصائيات، 2019) في نهاية سنة 2018. وكنتيجة للمشاريع الاستثمارية الكبرى (الطريق سيار شرق غرب، مطار الجزائر، الجامع الأعظم، بناء السكنات... الخ)، التي ميزت الفترة 2006-2018، فإن فرع تأمين أضرار الممتلكات (الأخطار البسيطة والأخطار الصناعية) سيطر هو الآخر على ثاني أعلى حصة، حيث قدرت نسبته المتوسطة بـ 34,5% من إجمالي أقساط التأمين المحققة في القطاع خلال فترة الدراسة.

في المقابل، تقاسمت بقية الفروع الأخرى (تأمين النقل، تأمين الأخطار الفلاحية، تأمين الأشخاص وتأمين القرض) النسبة المتوسطة المتبقية (15,6%) من إجمالي أقساط التأمين المحققة في القطاع خلال الفترة 2006-2018.

الشكل رقم (02): أقساط التأمين المكتتبة حسب الفروع خلال الفترة 2006-2018



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات وزارة المالية (تقارير سنوية لمديرية التأمينات الخاصة بالفترة 2006-2018).

أما فيما يخص نشاط إعادة التأمين، فتعتبر الشركة المركزية لإعادة التأمين « CCR » الشركة الوحيدة التي تنشط في سوق التأمين الجزائري في مجال إعادة التأمين، فأقساط التأمين المكتتبة على مستوى الشركة تتمثل فيما تحققه من رقم أعمال خلال سنة النشاط، والجدول رقم (02) يوضح تطور رقم أعمال الشركة المركزية لإعادة التأمين « CCR » خلال الفترة 2006-2018.

الجدول رقم (02): تطور أقساط التأمين (رقم الأعمال) الشركة المركزية لإعادة التأمين خلال الفترة 2006-2018
الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	موافقات وطنية	موافقات دولية	المجموع (أقساط التأمين)	الاحتفاظ	إسناد إعادة التأمين	المجموع (أقساط التأمين)
2006	4622	629	5251	2608	2643	5251
2007	5382	637	6019	3260	2759	6019
2008	9181	839	10020	4314	5706	10020
2009	8265	778	9043	3824	5219	9043
2010	9174	639	9813	3910	5903	9813
2011	12690	819	13509	5975	7534	13509
2012	15268	1212	16480	7417	9063	16480
2013	18992	1323	20315	7517	12798	20315
2014	20784	1521	22305	8834	13471	22305
2015	23199	2134	25333	10673	14660	25333
2016	24317	2884	27201	10778	16423	27201
2017	25707	3765	29472	11568	17904	29472
2018	27700	4377	32077	12206	19871	32077

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات وزارة المالية (تقارير سنوية لمديرية التأمينات الخاصة بالفترة 2006-2018).

يتضح من الجدول رقم (02) أن الشركة المركزية لإعادة التأمين « CCR » سجلت أدنى مستوى لأقساط التأمين في سنة 2006 قدر بـ 5,25 مليار دينار جزائري مقابل أعلى مستوى في سنة 2018 قدر بـ 32,07 مليار دينار جزائري أي بمتوسط معدل نمو 16,27% خلال الفترة 2006-2018. في المقابل، استحوذت الموافقات الوطنية على نسبة متوسطة قدرت بـ 90% من الأقساط المكتتبة في الشركة و النسبة المتوسطة المتبقية (10%) تمثل حصة الموافقات الدولية خلال الفترة 2006-2018، حيث احتفظت الشركة بنسبة متوسطة قدرت بـ 42% من مجموع الموافقات وأسندت النسبة المتبقية (58%) إلى الخارج وهذا خلال فترة الدراسة.

3-2- التعويضات

تتمثل التعويضات في المبالغ المالية التي تدفعها شركات التأمين (المؤمن) كمقابل عن الأضرار التي لحقت بزيائنها (المؤمن لهم).

الجدول رقم (03): تطور التعويضات في قطاع التأمين الجزائري خلال الفترة 2006-2018

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
التعويضات	23994	25470	34772	36056	35678	43176	50706
معدل النمو%	-	6,15	36,52	3,69	-1,04	21,01	17,44
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
التعويضات	54059	61832	71088	69562	70640	69497	
معدل النمو%	6,61	14,37	14,96	-2,14	1,54	-1,61	

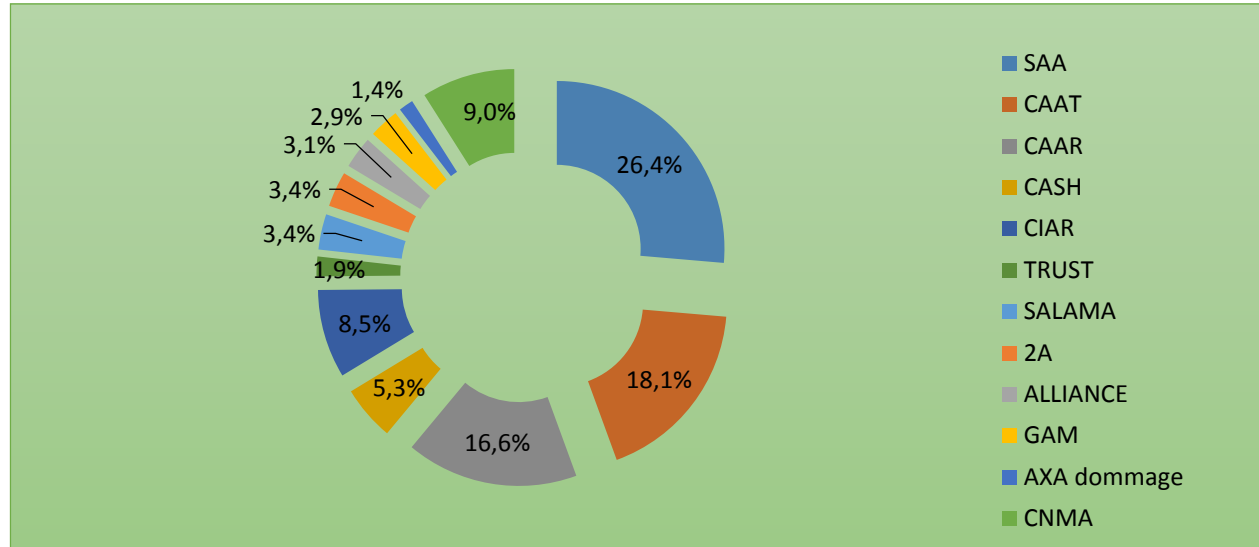
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات وزارة المالية (تقارير سنوية لمديرية التأمينات الخاصة بالفترة 2006-2018).

من خلال الجدول رقم (03) يتبين أن حجم التعويضات في قطاع التأمين الجزائري تعرف تذبذب خلال فترة الدراسة، حيث تم تسجيل أدنى قيمة في سنة 2006 قدرت بـ 23,99 مليار دينار جزائري مقابل 71,08 مليار دينار جزائري كأعلى قيمة سجلت في سنة 2015. في المقابل، تم تسجيل أعلى نسبة نمو سنة 2008 مقارنة بسنة 2007 بمعدل قدر بـ 36,52%.

من هنا يتجلى أن نمو أقساط التأمين المكتتبة يتبعه نمو في التعويضات، حيث تم تسجيل في نفس السنة (2008) أعلى معدلات نمو خلال الفترة 2006-2018.

أما فيما يخص التعويضات حسب الشركات، فيتضح من الشكل رقم (03) سيطرت شركات التأمين العمومي على أعلى حصة من إجمالي تعويضات القطاع خلال الفترة 2006-2018، حيث حققت نسبة متوسطة قدرت بـ 75,4% موزعة على الشركة الجزائرية للتأمين « SAA » بنسبة متوسطة 26,4 %، الشركة الجزائرية للتأمينات « CAAT » بنسبة متوسطة 18,1 % و النسبة المتبقية (30,9 %) تقاسمتها كل من CNMA وCASH وCAAR. في المقابل، قدرت النسبة المتوسطة لتعويضات شركات التأمين الخاصة بـ 24,6 %، حيث سيطرت شركة « CIAR » على أكبر نسبة متوسطة للتعويض قدرت بـ 8,5 % تليها شركة « Salama » بـ 3,4 % وشركة « 2A » بـ 3,4 %، والنسبة المتوسطة المتبقية (9,3%) تقاسمتها بقية شركات التأمين الخاصة.

الشكل رقم (03): التعويضات حسب الشركات على أساس المتوسط خلال الفترة 2006-2018

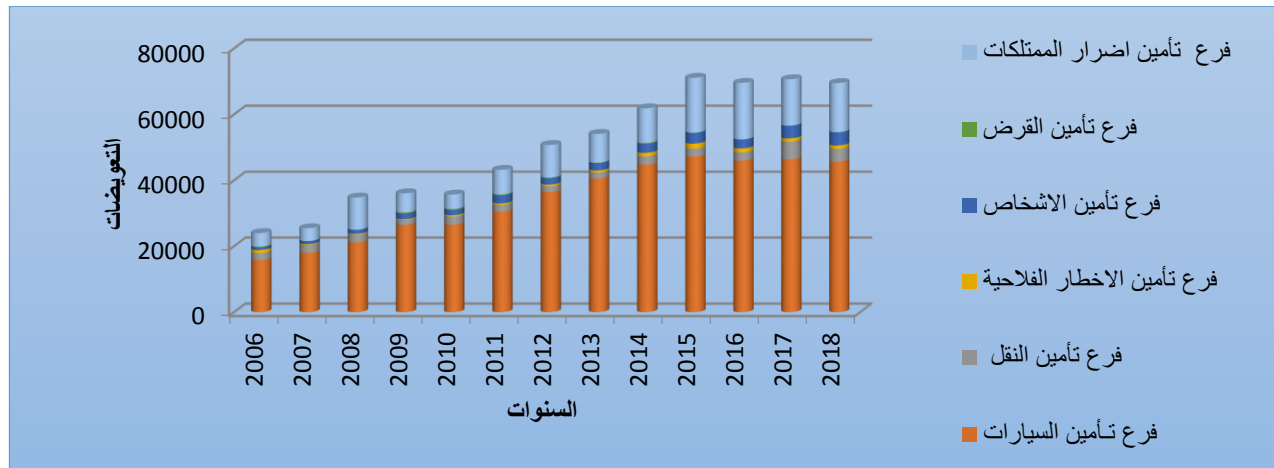


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات وزارة المالية (تقارير سنوية لمديرية التأمينات الخاصة بالفترة 2006-2018).

يتضح من الشكل رقم (03) سيطرت فرع تأمين السيارات على حجم التعويضات في قطاع التأمين الجزائري خلال الفترة 2006-2018، حيث استحوذ هذا الفرع على نسبة متوسطة قدرت بـ 68,89% من إجمالي تعويضات القطاع وترجع هذه السيطرة إلى توقيع اتفاقية «ARCM» في ماي 2015 الخاصة بمعالجة الطعون مابين شركات التأمين وتسوية الملفات العالقة والخاصة بسنوات 2010 و 2011 و 2012.

في حين سيطر فرع تأمين أضرار الممتلكات على ثاني أكبر حصة، حيث قدرت نسبته المتوسطة خلال الفترة 2006-2018 بـ 19,66% من إجمالي تعويضات القطاع. أما فيما يخص النسبة المتوسطة المتبقية (11,45%) فنقاسها كل من فرع تأمين النقل، فرع تأمين الأخطار الفلاحية، فرع تأمين الأشخاص وفرع تأمين القرض.

الشكل رقم (04): التعويضات حسب الفروع خلال الفترة 2006-2018



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات وزارة المالية (تقارير سنوية لمديرية التأمينات الخاصة بالفترة 2006-2018).

4- مكانة قطاع التأمين في الاقتصاد الوطني

يتم التعرف على مكانة قطاع التأمين في الاقتصاد الوطني من خلال مؤشرين أساسيين هما: معدل الاختراق وكثافة التأمين.

فمعدل الاختراق هو عبارة عن حاصل قسمة رقم أعمال قطاع التأمين الجزائري لسنة معينة على الناتج الداخلي الخام لنفس السنة، أما كثافة التأمين فهي عبارة عن مقدار ما ينفقه الفرد الجزائري على التأمين.

الجدول رقم (04): تطور معدل الاختراق وكثافة التأمين خلال الفترة 2006-2018

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل الاختراق (%)	0,55	0,58	0,62	0,77	0,67	0,60	0,63	0,69	0,73
كثافة التأمين (دج)	1389	1580	1957	2203	2253	2378	2672	3006	3208
السنوات	2015	2016	2017	2018					
معدل الاختراق (%)	0,77	0,75	0,73	*0,68					
كثافة التأمين (دج)	3231	3164	3198	*3235					

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير المجلس الوطني للتأمينات لسنوات 2014، 2015-2017.

* تم حساب المؤشرين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2018.

تظهر النتائج الموضحة في الجدول رقم (04) أن دور قطاع التأمين ومساهمته في الناتج الداخلي الخام (معدل الاختراق) لم ترقى إلى المستوى المطلوب إذا أنها لم تتجاوز خلال فترة الدراسة 1%، حيث سجلت أدنى نسبة سنة 2006 قدرت بـ 0,55 % وفي سنتي (2009، 2015) سجلت 0,77% كأعلى نسبة خلال الفترة 2006-2018. في المقابل، يعرف إنفاق الفرد الجزائري على التأمين (كثافة التأمين) تفاوت من سنة لأخرى وهذا راجع إلى القدرة الشرائية للمواطن الجزائري، حيث قدر أدنى إنفاق على التأمين سنة 2006 بمقدار 1389 دينار جزائري للفرد ليرتفع إلى 3235 دينار جزائري للفرد سنة 2018.

- خاتمة:

إن صدور القانون رقم 06/04 المؤرخ في 20 فيفري 2006، أعطى لقطاع التأمين نفسا جديدا وهذا من خلال إنشاء هيئات تأطير ومراقبة وكذا الفصل في نشاط شركات التأمين النشطة في القطاع. من خلال هذه دراسة يتضح هيمنت شركات التأمين العمومي على قطاع التأمين من حيث أقساط التأمين المكتتبه، حيث سيطرت في مجملها على نسبة متوسطة قدرت بـ 74,7% من إجمالي أقساط التأمين المحققة في القطاع مقابل 25,3% للشركات الخاصة خلال الفترة 2006-2018، كما يتضح أيضا هيمنت فرع تأمين السيارات على الأقساط المكتتبه في القطاع خلال فترة الدراسة حيث سيطر على نسبة متوسطة قدرت بـ 49,9%.

أما فيما يخص مكانة قطاع التأمين في الاقتصاد الوطني يظهر جليا أن مساهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام لم ترقى إلى المستوى المطلوب حيث أن نسبة مساهمته لم تتجاوز 1% خلال الفترة 2006-2018، كما أن إنفاق الفرد الجزائري على التأمين (كثافة التأمين) يعرف تواضعا إذ أنه لم يتجاوز 3250 دج خلال فترة الدراسة.

وحتى يتم تحسين مستقبل هذا القطاع في الجزائر، أوصت الدراسة بما يلي:

- الترخيص لشركات التأمين بممارسة التأمين التكافلي وذلك بإعداد لوائح وقوانين تنظيمية من طرف الجهات الوصية (وزارة المالية)، مما يسمح بدخول شركات تأمين جديدة إلى السوق الجزائرية تنشط في هذا المجال وبالتالي زيادة المنافسة.
- توعية الأفراد بضرورة التأمين وهذا من خلال تنظيم شركات التأمين لملتقيات وندوات وطنية خاصة بالتأمين.
- العمل على زيادة أقساط التأمين المكتتبه في بعض الفروع (تأمين القرض، تأمين الأخطار الفلاحية) ، وذلك من خلال ابتكار بعض المنتجات وتقديم تخفيضات للمؤمن لهم مما يسمح لشركات التأمين باكتساب زبائن جدد.

قائمة المصادر والمراجع

- سالم رشدي سيد. (2015). *التأمين "المبادئ والأسس والنظريات"* (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار الراية.
- سعيد جمعة عقل، و حربي محمد عزيقات. (2016). *التأمين وإدارة الخطر "النظرية والتطبيق"* (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار البداية.
- عبد أحمد علي العامري. (2014). *إدارة الخطر والتأمين* (الإصدار الطبعة الأولى). صنعاء، اليمن: جامعة العلوم والتكنولوجيا.
- لطفي أحمد أحمد محمد. (2007). *نظرية التأمين "المشكلات العلمية والحلول الإسلامية"* (الإصدار الطبعة الأولى). الإسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي.
- محمد هشام جبر. (2012). *إدارة الخطر والتأمين*. رام الله، فلسطين: جامعة بيرزيت.
- محمود الكيلاني. (2009). *الموسوعة التجارية والمصرفية "المجلد السادس: عقود التأمين من الناحية القانونية"* (الإصدار الطبعة الأولى). الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- هاني أبي الفضل بن فتحي آل الحديدي المالكي الاسكندري. (2009). *التأمين "أنواعه المعاصرة وما يجوز أن يلحق بالعقود الشرعية منها"* (الإصدار الطبعة الأولى). دمشق، سوريا: دار العصماء.
- الديوان الوطني للإحصائيات. (2019). تاريخ الاسترداد 09 ديسمبر، 2019، من www.ons.dz.